

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

إن البحث في ميدان مكافحة الجريمة وعلاج آثارها أصبح يشغل بال علماء الجريمة وعلم العقاب، وذلك لعدم اهتمام هؤلاء العلماء للأسباب الحقيقية للظاهرة الإجرامية وسبل علاجها. فهناك من قال: إن سبب الجريمة الرئيس بيولوجي (موروث وعضوي)، ومنهم من قال: إن سببها اقتصادي (الفقر)، ومنهم من قال: سببها اجتماعي (التفكك الاجتماعي) أو التقليد أو التعلم للسلوك الإجرامي، وهناك من قال بأن الظاهرة الإجرامية تتكون من هذه الأسباب جميعاً، وإن مكافحتها تتطلب علاج تلك الأسباب. ورغم هذا التطور في البحث في سببية الظاهرة الإجرامية، وتوجه السياسات الجنائية للاهتمام بعلاجها، إلا أن الواقع العملي يظهر أن الظاهرة الإجرامية في تزايد مستمر، وفي الدول التي توصل علمائها إلى أحدث النظريات في سببية الظاهرة الإجرامية، ومنها (الولايات المتحدة)، حيث توصل علمائها ومنهم (سذر لاند ودونالد كريسي) إلى نظرية (الاختلاط التفاضلي) والتي تقول بأن السلوك الإجرامي يتعلم ولا يورث وأنه يتم من خلال الاتصالات الشخصية بين الأصدقاء. ورغم معرفة هذه الأسباب إلا أن الواقع

العملي لا يدل على اهتمام السياسة الجنائية في تلك الدول إلى العلاج الذي يحد من تفاقم الظاهرة الإجرامية؛ بل يؤكد الواقع العملي على تنامي الجريمة وتفاقمها وتهديدها لمصالح المجتمع، مما جعل علماء الإجرام وعلم العقاب في حيرة من أمرهم، فأخذ بعضهم يشك فيما تم التوصل إليه من معطيات في علمي الإجرام والعقاب.

وأمام هذا الواقع المربك الذي تعاني منه الدول التي تطبق القوانين الوضعية في مكافحة الجريمة وعلاج آثارها، وتخطط علمائها في مجال علم الإجرام وعلم العقاب في الاهتمام إلى سببية الظاهرة الإجرامية وعلاج آثارها. تنعم الدول الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً في جميع مجالات الحياة، وعلى رأسها (المملكة العربية السعودية) بالتدني المستمر في الجريمة؛ وذلك لاعتمادها على أحكام الشريعة الإسلامية في مكافحة الجريمة وعلاج آثارها.

فالمصالح المعتبرة شرعاً (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والعرض، والمال) محمية (بموجب الحدود) وهي: العقوبات المقررة شرعاً من الشارع الأعلى وهي مقررة لحماية المجتمع وأفراده... وقررت الشريعة الإسلامية العقوبات التعزيرية وفوضتها لولي الأمر؛ ليحمي من خلالها الضروريات، وهي: المصالح المعتبرة شرعاً من خلال سياجات تقف عائقاً دون الاعتداء على مصالح المجتمع وأفراده المعتبرة، وذلك حسب المتغيرات الزمانية والمكانية.

أما عقوبة السجن فليست هي الأصل في العقوبات المقررة شرعاً حيث

إن الأصل في العقوبات الشرعية أنها بدنية، أما عقوبة السجن فهي استثناء اقتضته الضرورة، فمتى أصبحت مضارها - أكثر من منافعها - فالشريعة الإسلامية توجب البحث عن بدائل، ولعل السياسة الجنائية - فرع سياسة العقاب في المملكة العربية السعودية - قد اهتمت إلى علاج لأضرار العقوبات السالبة للحرية، التي أصبحت تهدد مستقبل هذه العقوبات، ويتمثل ما اهتمت إليه تلك السياسة بالعفو عن نصف عقوبة السجن لمن يحفظ كتاب الله كاملاً داخل السجن، أو العفو عن جزء منها لمن يحفظ أجزاء من القرآن والقاضي به الأمر السامي الكريم رقم ٨/١٠٧ م وتاريخ ١٤٠٨/٢/٧هـ والأمر السامي الكريم رقم ٤/٢٠٨١/٢٠٨١ م وتاريخ ١٤١١/١١/٢٧هـ للعفو عن جزء من عقوبة السجن لمن يحفظ جزأين فأكثر حسب قاعدة تستند على الأمر السامي الكريم رقم ٨/١٠٧ م وتاريخ ١٤٠٨/٢/٧هـ وهذا العلاج لأسباب الجريمة وآثارها يعتمد على المصدر الأول لأحكام الشريعة الإسلامية والذي قال فيه تعالى ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين﴾^(١) كما قال فيه تعالى ﴿يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين﴾^(٢) . وقال تعالى فيه ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾^(٣) .

ويعتبر هذا العفو المشروط في نظري أعظم إنجاز يتوصل إليه علم العقاب المعاصر من منظور إسلامي حيث حقق غاية السجون الأولى

(١) سورة النحل/ الآية (٨٩)

(٢) سورة يونس/ الآية (٥٧)

(٣) سورة الإسراء/ الآية (٩)

الإصلاح والتأهيل والتهديب فقد أثبتت هذه الدراسة التي بين أيدينا أنه لم يعد إلى السجن أي سجين حفظ القرآن داخل السجن لا بل تولوا وظائف بعد خروجهم من السجن لا يتولاها في العادة إلا من يشهد لهم بالخير والتقوى والصلاح فأَي صلاح كهذا وأي سياسة جنائية معاصرة تصل لما وصلنا إليه. ولكن هذا ليس غريباً على كل من يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فهذا العفو المشروط يعتمد على مصدر الشريعة الأول الذي قال فيه تعالى ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء﴾ وقال فيه ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾ . .

إن هذا الغرس أخذ يجني ثماره نزلاء السجن والعاملون فيها وأبناء المجتمع على حد سواء. فجزى الله من سنَّ هذه السنة الحسنة خير الجزاء ومن عمل بها وعمل على تطويرها إلى يوم القيامة يوم لا ينفع مال ولا بنون .

هذا وسأتناول هذا البحث من خلال ثلاثة فصول: **الفصل الأول** الجانب النظري من هذا البحث ويشتمل على مقتضى الأمر السامي الكريم رقم ٨/١٠٧ وتاريخ ١٤٠٨/٢/٧هـ والأمر السامي الكريم رقم ١٤/٢٠٨/م وتاريخ ١٤١١/١١/٢٧هـ على ضوء القواعد العامة للعفو المشروط .

والفصل الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية مع تحليل المعلومات التي تم جمعها عن طريق استمارة الاستبيان .

والفصل الثالث: تحليل المعلومات التي تم جمعها عن طريق دراسة الحالة والمقابلات مع نتائج البحث وتوصياته وملاحقه .